الثورة في مصر، وذلك حين أطلق المصريون عدداً من صواريخ أرض – أرض متوسطة المدى. وقال عبدالناصر، حينها، أن في حيازته سلاحاً من شأنه أن «يغطي» مدن اسرائيل. ولم تكن الاستخبارات الاسرائيلية قد أدركت أن المصريين بلغوا هذه المرحلة من إنتاج صواريخهم. وأصبح الموضوع محور خلاف في أجهزة الاستخبارات. وادعى إيسر هرئيل، رئيس مؤسسة الاستخبارات والأمن، بانه كان لدى اسرائيل ما يكفي من المعلومات. ولكن تقدير هذه المعلومات لم يتم كما يجب، وحاول تحميل المسؤولية للاستخبارات العسكرية، التي كانت أعمال البحث والتقويم في مجال مسؤولياتها[٣٨]. واتضح، في أيار (مـايو) ١٩٦٧، أن الاستخبارات الاسرائيلية ارتكبت خطأ كبيراً بالنسبة إلى احتمال الحرب مع العرب، وكان تقديرها، في حينه، أن عبدالناصر لن يكون مستعداً للحرب قبل سنة ١٩٧٠، ولم يخطر ببالها أن حرباً قد تنشب أيضاً، عندما بدأ عبدالناصر يرسل جيوشه إلى سيناء، ذلك أن حربه في اليمن حولت أنظارها. كما أخفقت الاستخبارات الاسرائيلية، مرة أخرى، سنة ١٩٧٣، فيما يتعلق بطرد المستشارين السوفيات من مصر. فأثر عملية الطرد هذه، قدر، في اسرائيل، أن خروج الروس يعني، عملياً، تلاشي الخيار العسكري المصري. أما «الخطأ الاكبر» فتمثل في إخفاقات الاستخبارات الاسرائيلية، التي أدت إلى مفاجأة اسرائيل بحرب تشرين الأول (اكتوبر). فقد ارتكبت الاستخبارات الاسرائيلية خطأين خطرين، تمثل الأول منهما بالخطأ الذي نجم عن التقويم غير السليم للتأهب العسكري الذي كان يحدث في مصر وسوريا، خلال الفترة التي سبقت الحرب. أما الخطأ الثاني، وهو الأخطر والأهم، فهو الخطأ الكبير الذي لم يقتصر على الايام القليلة التي سبقت الحرب فقط، وإنما تطور واستمر فترة طويلة جداً: فقد بدأ بعد حرب الأيام الستة أو، على الأقل، منذ انتهاء حرب الاستنزاف في آب (اغسطس) ١٩٧٠. إنه الخطأ في تقويم ميزان القوى. ولولا هذا الخطأ الضخم المستمر، لكان هناك شك كبير فيما إذا كان سيقع الخطأ التالي: فشل الانذار[٣٩].

لماذا الاستخبارات العسكرية

انتقد البعض، وبخاصة في أعقاب حرب ١٩٧٣، سيطرة الاستخبارات العسكرية على أجهزة المخابرات الاخرى، وأعطاءها أولوية استثنائية، حيث لم يكن للهيئات الباقية ما تقوله، أو أن صوتها تلاشى منذ وقت طويل، حتى أنه لم يطرح عليها أية اسئلة. وتطرقت لجنة اغرانات إلى هذا الوضع الشاذ، وشددت عليه في تقريرها الجزئي. وجاء في التقرير: «انه كان لتركيب جهاز المخابرات انعكاس خطر على تقويم معلوماتـه عشية الحرب. وبكلمات أخرى، تعتقد لجنة اغرانات أن انفراد شعبة الاستخبارات العسكرية أدى إلى تلقي الحكومة تقويماً للمعلومات غير سليم. كما تطورت النزعة الانفرادية، خلال السنين، تدريجياً، ونمت شعبة الاستخبارات العسكرية لتصبح امبراطورية تلقي بظلها على الشركاء الآخرين في جهاز المخابرات»[٤٠].

وفي عهدي رئيسي الأركان دوري ويادين، كانت الاستخبارات العسكرية قسماً من شعبة الأركان العامة، إلى جانب قسم العمليات. وكان حاييم هرتسوغ رئيسـاً لقسم